الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/7
13 November 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الرابعة
بيروت، 21-23 تشرين الأول/أكتوبر 2009

تقرير

لجنة المرأة عن دورتها الرابعة
بيروت، 21-23 تشرين الأول/أكتوبر 2009

موجز

عقدت لجنة المرأة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الرابعة تحت شعار "تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية" في الفترة من 21 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

وتوزّعت أعمال لجنة المرأة في دورتها الرابعة على ثلاثة محاور رئيسية. ففي المحور الأول، ناقش المجتمعون التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15، وجرى تحديد أبرز العقبات والتحديات والآفاق المستقبلية المرتبطة بالعمل على تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تنفيذاً كاملاً. وفي المحور الثاني، ناقش المجتمعون موضوع تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، والعقبات التي تعترض طريقها في المجال الاقتصادي بهدف إزالتها والعمل على رفع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. وركّز المحور الثالث على متابعة توصيات الدورة الثالثة للجنة المرأة، حيث استعرض تقرير الأمين التنفيذي عن التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الثالثة للجنة المرأة، وكذلك برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2010-2011 في مجال النهوض بالمرأة.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً للتوصيات التي صدرت عن الدورة وأهم النقاط التي تطرقت إليها المناقشات في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الرابعة.....	2	3
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	39-3	7
ألف- تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية: تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية.....	12-3	7
باء- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية ...	20-13	9
جيم- التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: +15.....	26-21	10
دال- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الثالثة للجنة المرأة: متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثالثة	28-27	12
هاء- متابعة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا.....	32-29	12
واو- مشروع برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2010-2011 في مجال النهوض بالمرأة.....	37-33	13
زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة للجنة المرأة.....	38	13
حاء- ما يستجد من أعمال.....	39	14
ثالثاً- اعتماد تقرير لجنة المرأة عن دورتها الرابعة.....	40	14
رابعاً- تنظيم الدورة	54-41	14
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها.....	41	14
باء- الافتتاح	47-42	14
جيم- الحضور.....	49-48	15
دال- انتخاب أعضاء المكتب.....	51-50	15
هاء- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم الأعمال المقترح.....	53-52	16
واو- الوثائق.....	54	16
المرفقات		
المرفق الأول- قائمة المشاركين.....		17
المرفق الثاني- قائمة الوثائق		21

مقدمة

1- عقدت لجنة المرأة دورتها الرابعة في الفترة من 21 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 240 (د-22) المؤرخ 17 نيسان/أبريل 2003 الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 9/2003 المؤرخ 18 تموز/يوليو 2004 بشأن إنشاء لجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعقد اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداء من عام 2004، على أن تعقد اجتماعاً تأسيسياً قبل نهاية عام 2003. وقد عقدت اللجنة دورتها الأولى التأسيسية يومي 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2003، ودورتها الثانية في الفترة من 8 إلى 10 تموز/يوليو 2004 في بيروت، والثالثة يومي 14 و15 آذار/مارس 2007 في أبو ظبي.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الرابعة

2- استنادا إلى قرار الجمعية العامة 136/62 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2007 حول تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وبناء على إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، الذي اعتمدته لجنة المرأة في دورتها الثانية، قررت لجنة المرأة اعتماد القرار الوارد نصه في المرفق التالي.

مرفق

قرار بشأن متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في الدول العربية
بعد خمسة عشر سنة: بيجين + 15

إن لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة 140/60 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2005، و61/ 145 المؤرخ 19 كانون الأول 2006، و136/62 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2007،

إذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2005/48 المؤرخ 27 تموز/يوليو 2005 بشأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وقد أحيطت علماً بتقارير حول وضع المرأة العربية وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين +15 في الدول العربية، لا سيما التقرير العربي الموحد الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية،

وإذ تلاحظ بعين التقدير التقدم الذي أحرزته المنطقة نحو تطبيق الإلتزامات المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، لا سيما في موضوع الصحة والتعليم، حسبما أوضحته ردودها على الاستبيان الذي وجهته الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحكومات بهذا الشأن،

وإذ تعرب عن ارتياحها للإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة في موضوع تمكين المرأة في المنطقة العربية، والتي شملت إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة وتصديق تسعة عشر دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسحب بعض الدول التحفظات على بعض بنود الاتفاقية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تدهور الأوضاع الأمنية واستمرار الحروب والنزاعات المسلحة التي تؤثر سلبا على وضع المرأة بشكل عام، وموضوع التمكين والتنمية البشرية المستدامة بشكل خاص،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها أيضاً إزاء استمرار ضعف مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية واستمرار وجود تحديات في موضوع تمكين المرأة مثل تفشي الأمية، وتسرب الفتيات من التعليم، والفقر، والبطالة، والعنف ضد المرأة، والتمييز في بعض التشريعات، بالإضافة إلى بعض التقاليد والعادات الاجتماعية السلبية،

وإذ تدرك ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على مستوى الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة،

1- تعتمد التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين + 15 الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية الذي سيقدم إلى لجنة وضع المرأة في نيويورك في دورتها الرابعة والخمسين في آذار/مارس 2010،

2- تدعو البلدان الأعضاء إلى ما يلي:

(أ) التأكيد على أهمية دور الإرادة السياسية التي تدعم وتعزز المساواة والإنصاف والعدالة بين الجنسين، وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج التنموية، واعتبار موضوع النهوض بالمرأة أولوية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) العمل على زيادة الموارد المالية والبشرية المخصصة للسياسات والبرامج والآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وربط هذه الميزانيات بالميزانية العامة؛

(ج) العمل على تحقيق الإصلاح الإداري في القطاعين العام والخاص، وضمان الحاكمية الرشيدة بهما لتوفير فرص توظيف المرأة وتدرجها؛

(د) التنسيق بين الجهات التمويلية الأجنبية لتحقيق توزيع عادل يضمن حلّ مختلف المشكلات التي تواجهها النساء على اختلاف فئاتهن؛

(ه) بناء قدرات العاملين في الآليات الوطنية في مجال إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية؛ وإشراك الرجال وتدريبهم على عملية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات التنمية، وحقوق المرأة بشكل عام.

(و) التعامل مع البرلمان، ومشاركة الجمعيات الأهلية النسائية والمجتمع المدني في معالجة المشكلات التي تواجه تقدم المرأة؛

(ز) توفير بيئة مؤاتية لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز الوعي بحقوق المرأة العربية، ودعوة البلدان الأعضاء إلى دراسة إمكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ح) الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها وتغيير محتوياتها التي تنطوي على تمييز، والعمل على تفعيل القوانين النافذة وتطبيقها، وتدريب العاملين في الأجهزة والأطر القانونية والتشريعية المتعلقة بحقوق المرأة؛

(ط) إنشاء قاعدة معلومات وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وتحليل ومعالجة المؤشرات لتحديد الفجوات التي تدل على وجود فجوة بين الجنسين في مختلف القطاعات بهدف خلق سياسات واستراتيجيات محددة للنهوض بالمرأة؛

(ي) دراسة إمكانية إنشاء مراصد وأجهزة للإنذار المبكر على المستوى الوطني لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها؛

(ك) إشراك المرأة في عملية الإنماء ما بعد النزاعات وعملية الحل السلمي للنزاعات المسلحة؛ وإيلاء النساء ضحايا العنف المسلح في السودان والعراق وفلسطين واليمن اهتماما على صعيد المعالجة النفسية وإعادة التأهيل وعدم الإقصاء عبر اعتماد خطط عمل محلية لتطبيق مقتضيات قرار مجلس الأمن 1325 (2000)؛

(ل) تشجيع المرأة على دخول مجال العلوم التطبيقية، وربط تعليمها باحتياجات السوق؛ وتحديث مناهج التعليم وتنقيح الكتب المدرسية من الصور والأفكار التي تنطوي على التمييز ضد المرأة وتكرّس الصورة النمطية السلبية عنها؛

(م) العمل على سن التشريعات لرفع سن الزواج، وحل المشاكل التي تسبب تسرب الفتيات من التعليم للحد من الأمية والفقر؛ ووضع برامج لمحو الأمية، وتأهيل المرأة وتدريبها مهنياً، لا سيما في المناطق الريفية؛

(ن) رفع نسبة الأفراد المستخدمين للحاسوب من خلال تعزيز البرامج الهادفة إلى تعليم الإناث على استخدام أجهزة الحاسوب والإنترنت، وتطوير مهاراتهن في هذه المجال؛

(س) زيادة نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام وفي الوظائف الإدارية والرسمية، وتأهيلها وتدريبها لتولي مناصب قيادية، والارتقاء بأدائها؛

(ع) زيادة نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار بطرق مختلفة منها نظام الحصص، وتأهيل المرأة للمشاركة في الترشح، والعمل على زيادة التعيينات الوزارية من النساء؛

(ف) توفير وتطوير التمويل الصغير للمرأة والقروض الميسرة التي تمكنها من إعالة نفسها وأسرتها، وتأمين مخاطر التمويل لتشجيعها على إقامة مشاريع صغيرة وتوفير أسواق للتسويق، وبناء قدراتها على إدارة المشاريع؛

(ص) وضع برامج للتوعية الصحية وأنظمة للتأمين الصحي والاجتماعي للمرأة الفقيرة، وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتطويرها؛ والاستمرار والتوسع في توفير خدمات الحماية والتأهيل للنساء المعنفات.

3- تطلب من الأمانة التنفيذية للإسكوا ما يلي:

(أ) دعم مركز المرأة في الإسكوا بموارد بشرية إضافية لترقيته إلى مستوى شعبة أسوة بباقي الشعب العاملة في الإسكوا بهدف مضاعفة جهوده في مساعدة البلدان الأعضاء في موضوع تمكين المرأة؛

(ب) تعزيز قدرة الآليات الوطنية على إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية من خلال بناء القدرات، والتدريب، وتقديم المساعدات التقنية والاستشارية، وإعداد الدراسات، وتوفير إمكانيات التواصل، وتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس والخبرات الناجحة في هذا المجال؛

(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال بناء قدرات الآليات الوطنية، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات القضائية والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام؛ ومساعدة الدول على رفع تحفظاتها على الاتفاقية، وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال، والاستمرار في توعية صانعي القرار بالاتفاقية؛

(د) التعاون مع منظمة المرأة العربية لتنفيذ خطة استراتيجية إقليمية للنهوض بالمرأة، والترويج لضرورة استعراض وتعديل القوانين بحيث تتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(هـ) دعم تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعتها الإسكوا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حماية حقوق المرأة التي تعيش في المناطق المنكوبة بالنزاعات؛

(و) دراسة جدوى استحداث مؤشر للنوع الاجتماعي والتنمية خاص بالمنطقة العربية لتحديد وتحليل طبيعة الفجوة بين الجنسين بهدف خلق سياسات واستراتيجيات محددة للنهوض بالمرأة؛

(ز) دراسة جدوى إنشاء مرصد وجهاز إقليمي للإنذار المبكر يرتكز على قاعدة معلومات وبيانات حديثة ومفصلة حسب النوع الاجتماعي لمتابعة وتحليل الظواهر الاجتماعية الخاصة بوضع المرأة بحيث يمكن تدارك المشاكل المجتمعية قبل تفاقمها.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية
تحكّم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية
(البند 5 (أ) من جدول الأعمال)

3- قدمت السيدة منى شمالي خلف عرضاً للوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/1. وهي دراسة ضمن سلسلة المرأة والتنمية حول تحكّم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية. وقد تناولت هذه الدراسة الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا، لا سيّما وضع المرأة الاقتصادي والعوامل التي تعوق تمكينها اقتصادياً، وكذلك السياسات الواجب اعتمادها في هذا المجال.

4- استهلّت الخبيرة العرض بمقدّمة حول الزخم الكبير الذي اكتسبه موضوع تمكين المرأة خلال العقود الماضية نتيجة للجهود التي بذلتها المرأة للمطالبة بحقوقها، ولجهود الأمم المتحدة. وأوضحت أنّ تمكين المرأة لم يتحقق بالكامل بعد، لا سيما في المنطقة العربية، عازيةً ذلك إلى الوضع الاقتصادي الذي تشهده منطقة الإسكوا من تباطؤ في النمو الاقتصادي، وارتفاع في نسب البطالة، وزيادة ملحوظة في نسب الشباب من مجموع عدد السكان وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الزيادة.

5- ثمّ انتقلت من الوضع الاقتصادي العام في منطقة الإسكوا إلى وضع المرأة تحديداً. فأشارت إلى تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وإن ظلت متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم. ولفتت إلى أن الفجوات بين الذكور والإناث من حيث الدخل المكتسب قد تقلّصت لصالح الشابات المتعلمات اللواتي انخرطن حديثاً في سوق العمل. ثم أوضحت الخبيرة أن اليد العاملة النسائية في البلدان العربية تتركز بشكل أساسي في القطاع العام لأن القطاع الخاص لا يعطي توظيف المرأة الأولوية وذلك لأسباب عدة أبرزها الدور المزدوج الذي تقوم به النساء داخل المنزل وخارجه، والتفاوت بين حاجات سوق العمل ومجالات تخصّص النساء، وافتقارهن إلى التدريب المهني والتكنولوجي الكافي. ولكن على الرغم من هذه العقبات، شهد الوضع تحسّناً وبرز عدد لا يستهان به من سيدات الأعمال الناجحات في إدارة مؤسساتهن. وفي هذا السياق، أشارت السيدة خلف إلى أبرز التحديات التي تواجه سيدات الأعمال والمتمثلة في اكتساب مهارات الإدارة المالية، وإيجاد يد عاملة كفوءة، وتأمين التمويل لمؤسساتهن، والكلفة العالية للخدمات العامة.

6- ثم انتقلت الخبيرة إلى عرض العوامل التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية وصنّفتها ضمن فئتين رئيسيتين هما: الحواجز المرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والثقافية وتلك المرتبطة بالموارد الاقتصادية والمالية. فأشارت السيدة خلف، في ما يتعلق بالفئة الأولى، إلى أن البلدان العربية قد وقّعت على اتفاقيات تنادي بالمساواة بين الجنسين في العمل إلاّ أنها لم تطبّقها كلياً. والمرأة لا تعي حقوقها بشكل كامل، وتعيش في مجتمع أبويّ تطغى عليه العادات والتقاليد وهذا ما يعوق تساويها اقتصاديا مع الرجل. أما بالنسبة إلى الفئة الثانية، فقد أشارت الخبيرة إلى أن المرأة تتخلّى في غالب الأحيان عن حقها في امتلاك الموارد الاقتصادية وإن كان القانون يحفظ لها هذا الحق. كذلك تبدي المصارف التي تشكّل المصدر الرئيسي للتمويل في المنطقة تحفظات عادةً تجاه منح القروض للمرأة. وقد شكّلت برامج التمويل الصغرى التي تديرها الهيئات غير الحكومية وسيلة للخروج من هذا المأزق إلاّ أن القيمة المحدودة لهذه القروض، وعدم تأمينها للمنافع الإضافية كالتدريب والتوعية تجعل تأثيرها الإيجابي على تمكين المرأة محدوداً.

7- وسلّطت السيدة خلف الضوء على السياسات التي يمكن اعتمادها في سبيل تمكين المرأة العربية اقتصادياً على مستوى الدولة وعلى المستوى المدني. وتشمل السياسات المطروحة على مستوى الدولة ما يلي: (أ) زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية عبر السلطات التشريعية والتنفيذية والمحلّية لكي تتمكن من المساهمة في وضع القوانين والسياسات التي من شأنها تحسين وضعهنّ وحياة أفراد المجتمع؛ (ب) ترويج السياسات الاجتماعية التي من شأنها تمكين المرأة من تحقيق توازن بين العمل المأجور ورعاية أفراد أسرتها؛ والتأكّد من أن إجراءات التوظيف في القطاع العام ليست مجحفة بحق المرأة؛ (ج) تبنّي تخطيط للموازنات

الحكومية يراعي النّوع الاجتماعي؛ (د) تركيز العمل على إعداد إحصاءات موَزّعة بحسب نوع الجنس ومُستمَدّة من مصادر موثوقة يجري تحديثها بانتظام، مع الحرص على توحيد المعادلات والتعريفات وطرائق البحث المُستَخدَمة.

8- وتطرّقت السيدة خلف إلى ضرورة تأمين بنية تحتيّة ملائمة، كوسائل التنقل والاتصال وخدمات الكهرباء والمياه، وذلك لتخفيف الأعباء المنزلية التي تتحمّلها المرأة وتسهيل انخراطها في سوق العمل، إضافة إلى تأمين الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي للنساء في المدن والريف. وأكدت على أهمية التدريب وتزويد المرأة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل من خلال تنظيم دورات تدريبية مجانيّة على مدار السنة في مختلف المجالات المهنية وفي المدن والضواحي والريف وذلك لتلبية حاجاتها وتوفير فرص العمل لها وفقا للخصائص التي تختلف بين منطقة وأخرى.

9- وأكدت السيدة خلف على ضرورة تحسين صورة المرأة في الكتب المدرسية عبر تغيير التقسيم المنمّط للأدوار بين المرأة والرجل، وتفعيل دور الإعلام بهدف تعزيز وعي المجتمع بأهمّية دور المرأة في التغيير والإنماء.

10- أمّا السياسات المطروحة على مستوى المجتمع المدني فتشمل ما يلي: (أ) ضرورة تعزيز وعي المرأة بحقوقها القانونية والسياسية والاقتصادية؛ (ب) تدريب المرأة على المهارات التي تحتاجها لتطوير أعمالها التجارية، والاستعانة بالخبرات الفنية التي تملكها المنظّمات الدولية المتخصّصة؛ (ج) تعزيز تنمية المؤسسات المالية لكي تشمل بقروضها المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة التي يمكن أن تساهم فيها وكالات التمويل الدولية.

11- وتلا العرض نقاش ثمّن فيه الحاضرون جهود السيدة خلف في إعداد هذه الدراسة، وأبدوا ملاحظاتهم على بعض النقاط منها قضية الإرث وارتباطه بمفاهيم دينية، ومسألة الإحصاءات ومدى دقّتها وحداثتها. وردّت الخبيرة على هذه الملاحظات بتأكيدها على أهمية موضوع الإرث عند تناول موضوع المشاركة الاقتصادية للمرأة. فحبّذت الإبقاء عليه في الوثيقة على أن يرد في مقطع تتولى صياغته البلدان الأعضاء على نحو تراه مناسباً ولا يمسّ بالدين. وحول مسألة الإحصاءات، أشارت إلى أنّ صعوبة الحصول على إحصاءات وافية في المنطقة العربية وصعوبة مقارنتها دفعها إلى استخدام أرقام صادرة عن المؤسسات الدولية، لا سيما منظمة العمل الدولية، التي قد تختلف عن الأرقام الصادرة عن كلّ بلد. واغتنم بعض المشاركين الفرصة لإعطاء لمحة سريعة عن الإنجازات التي حققها بلدهم في مجال تحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة، والبرامج والخطط التي اعتمدها في هذا الإطار.

12- وخلص هذا النقاش إلى مجموعة من التوصيات رفعتها البلدان الأعضاء إلى جانب التوصيات التي تقدّمت بها السيدة خلف. وتضمّنت هذه التوصيات ما يلي: (أ) ضرورة اهتمام النساء اللواتي يصلن إلى مراكز صنع القرار بشؤون المرأة وعدم التغاضي عنها؛ (ب) ضرورة توعية المرأة والرجل بأهمية عمل المرأة وانعكاسه الإيجابي على الاقتصاد الوطني؛ (ج) التركيز على تطوير اقتصاد المعرفة؛ (د) أهمية إنشاء حاضنات للأعمال تشجّع الأعمال المتميّزة، وتقاسم التجارب الناجحة، وإقامة معاهد تدريب متخصّصة على المستويين الوطني والإقليمي لتخريج نساء رائدات؛ (ه) دراسة سوق العمل بغية تحديد احتياجاته للتخفيف من معدّل البطالة. وأكد المشاركون على وجوب استحداث مرصد اقتصادي للمرأة العربية من أجل رصد التغييرات الحاصلة وصياغة سياسات ملائمة.

باء- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية

(البند 5 (ب) من جدول الأعمال)

13- قدّمت السيّدة يمن حماقي الوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/4، وهي دراسة تناولت انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية. فاستهلّت العرض بموجز عن أسباب تفجّر الأزمة المالية العالمية، وكيفية انتقالها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاقتصادات الأخرى حول العالم، والخطط التي اعتُمدت لمواجهتها، تمهيداً لمعالجة الموضوع الأساسي لهذه الوثيقة ألا وهو انعكاسات الأزمة على البلدان العربية عموما والمرأة العربية خصوصاً.

14- وأشارت الخبيرة إلى أن المنطقة العربية قد تأثرت، شأنها شأن سائر البلدان الأخرى، بالأزمة الاقتصادية بسبب ارتباط اقتصاداتها بالقوة الاقتصادية العظمى، أي الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنّ هذا التأثر جاء بنسب متفاوتة وتركّز بشكل أساسي في منطقة الخليج. وقد تمثلت أبرز تداعيات الأزمة بارتفاع معدّلات البطالة في البلدان العربية التي اعتمدت سياسة الضخ المالي في محاولة منها لتحفيز الطلب، والحد من تسريح العمال، وزيادة الاستثمارات.

15- وتابعت الخبيرة عرضها بالإشارة إلى أن تأثر المرأة بتداعيات الأزمة كان أشدّ من تأثر الرجل لأن مستوى البطالة عند النساء هو في الأساس أعلى منه لدى الرجال. وعزت الخبيرة شدّة تأثر المرأة إلى أسباب عديدة منها ما يلي: (أ) ازدياد تسريح النساء من العمل كونهن الفئة الأضعف المستهدفة أولاً بقرارات التسريح في غالب الحالات؛ (ب) انكماش حجم الاقتصاد في القطاعات التي تشغّل النساء، كصناعة الغزل والنسيج، نتيجة انخفاض الطلب الخارجي عليها؛ (ج) تأثر النساء العاملات في القطاع غير الرسمي لأن الأزمة الاقتصادية أدّت إلى تراجع كبير في الطلب على منتجات ذلك القطاع؛ (د) انخفاض التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج إلى بلدانهم والتي تعتمد عليها النساء بشكل أساسي في إعالة أسرهنّ. وكان لهذا الواقع آثار تراكمية على النساء حيث انخفضت قدرتهّن على تأمين الغذاء اللازم لهن ولأسرهنّ وعلى التعليم والخدمات الصحية، وأدّت إلى ازدياد سوء التغذية، والتسرّب من المدارس، وتفاقم المشاكل الصحية.

16- وازداد الوضع سوءاً لأنّ سياسات المواجهة المتبعة لم تراع النوع الاجتماعي، ولم تركّز على مسألة النهوض بالمرأة. فمعظم الأموال التي تم ضخّها طالت مرافق أساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، وهي قطاعات يسيطر عليها العنصر الذكوري. لذا، فإن زيادة الإنفاق فيها تخلق فرص عمل جديدة للذكور وليس للإناث. ومن السياسات الأخرى التي اتّبعت مبادرة البنوك المركزية التي هدفت إلى خفض أسعار الفائدة، وأثرت سلباً على المرأة التي تعتمد بشكل كبير على فائدة مدّخراتها.

17- وتقدّمت السيدة حماقي في نهاية العرض بمقترحات عدة ترمي إلى تفعيل دور المرأة في مواجهة الأزمة المالية، ومنها ما يلي: (أ) توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومحدّثة لرصد مدى تأثر المرأة بالأزمة المالية العالمية؛ (ب) تسهيل عمليات الإقراض المتناهي الصغر لأن المشاريع المتناهية الصغر تكتسب أهمية كبيرة في مواجهة الفقر؛ (ج) التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية بقضايا تمكين المرأة؛ (د) تبادل التجارب بين بلدان المنطقة؛ (ه) وضع خطط للتدريب تراعي قدرات المرأة وتناسب ظروفها الإنجابية.

18- وتلا العرض نقاش أثنى فيه المشاركون على الدراسة التي أعّدتها السيدة حماقي والنتائج المهمة التي خلصت إليها، إلاّ أنهم تمنّوا لو تتركّز الدراسات المماثلة في المستقبل على بلدان الخليج. فهذه البلدان كانت الأشد تأثراً بالأزمة، وقد اعتمدت سياسات محددة لمواجهة تبعاتها، كما حصل في الكويت مثلاً. وشدّد المشاركون كذلك على ضعف التنسيق بين الدول والمؤسسات والمنظمات على المستويين المحلي والإقليمي

الذي يؤدي إلى هدر الأموال المخصصة للدراسات وكذلك الجهود المبذولة. وأكدوا على ضرورة وضع حد لذلك عبر التنسيق بين الدول داعين الإسكوا إلى تبنّي هذا الموضوع.

19- وفي نهاية النقاش، خلص المجتمعون إلى توصيات أضيفت إلى التوصيات التي تقدّمت بها الخبيرة بشأن الحد من انعكاسات الأزمة المالية على المرأة العربية وهي التالية: (أ) الحاجة إلى مؤسسات تؤمن مرونة في سوق العمل؛ (ب) ضرورة التنسيق بين الجهات المانحة المحلية والإقليمية والدولية للحدّ من آثار الأزمة المالية العالمية؛ (ج) اعتماد سياسات من ناحيتي العرض والطلب، وليس فقط من ناحية العرض نظراً إلى الأهمية التي يكتسبها الاستهلاك.

20- واختتمت الخبيرة عرضها بالتشديد على ضرورة تحقيق التكامل العربي كدرس يمكن استخلاصه من الأزمة المالية العالمية لتجنّب آثار أزمات مماثلة في المستقبل.

جيم- التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15
(البند 4 من جدول الأعمال)

21- عرضت مستشارة الإسكوا السيدة فاطمة الخفاجي الوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/3 التي تضمّنت عرضاً للتقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15 الذي أعدّته استناداً إلى ردود البلدان العربية على الاستبيان الموجّه إلى الحكومات بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين.

22- وقدّمت السيدة الخفاجي في بداية عرضها لمحة عامة عن الإنجازات الرئيسية التي حققتها البلدان العربية والعقبات والتحديات التي تعترضها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد شملت تلك الإنجازات الرئيسية ما يلي: (أ) إدخال تعديلات على بعض التشريعات لإحقاق المساواة بين الجنسين؛ (ب) انضمام ثلاث بلدان عربية جديدة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (ج) إعداد استراتيجيات وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة؛ (د) تنظيم حملات توعية بحقوق المرأة في الإعلام؛ (هـ) تقديم خدمات للمرأة المعنفة. وقد تحققت هذه الإنجازات بفضل الإرادة السياسية في البلدان العربية والأنشطة التي اضطلعت بها الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة. وأشارت الخبيرة إلى التحديات والعقبات المتمثّلة في الفجوة القائمة بين القانون والواقع، وتقصير الإعلام، والممارسات الضارة بصحة المرأة، وغياب الإحصاءات الخاصة بالمرأة، والصراعات المسلّحة.

23- ثم انتقلت المستشارة إلى عرض التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، والمبادرات والإجراءات التي نصت عليها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وقدّمت الخبيرة في هذا الجزء أمثلة عن الإنجازات التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال وبعض الدروس المكتسبة. كذلك ذكرت العقبات والتحديات التي ما زالت تعوق تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة على المستويات التالية: (أ) عبء الفقر على المرأة؛ (ب) تعليم المرأة وتدريبها؛ (ج) المرأة والصحة؛ (د) العنف ضد المرأة، (هـ) المرأة والاقتصاد؛ (و) المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار؛ (ز) حقوق الإنسان للمرأة؛ (ح) المرأة ووسائط الإعلام؛ (ط) المرأة والبيئة؛ (ي) الطفلة.

24- وتطرّقت الخبيرة في الجزء الثالث من التقرير إلى التنمية المؤسسية في البلدان العربية. فتوقفت عند الآليات الوطنية المعنيّة بالمرأة التي أنشئت في البلدان العربية للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. وعدّدت بعضا من الإنجازات التي تحققت على هذا المستوى وهي: (أ) جمع بيانات متفرقة بشأن مشاركة

المرأة، وبشأن الفجوات النوعية في مجالات عدة؛ (ب) تحديد جهات تنسيق بهدف التأثير على الوزارات والإدارات الحكومية؛ (ج) تطبيق مبدأ اللامركزية في تناول قضايا المرأة عبر إنشاء فروع للآليات الوطنية المعنية بها. ثم انتقلت إلى العقبات والتحدّيات التي تواجه الآليات ومنها النقص في آليات الرصد والمتابعة وسوء التنسيق بينها وبين المنظمات غير الحكومية، وعدم التطرّق إلى العلاقات بين الرجل والمرأة على أساس النوع الاجتماعي. وأكدت على ضرورة تعزيز التنسيق بين هذه الآليات الوطنية، ودعم تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بالنهوض بالمرأة على المستويين الوطني والإقليمي، إضافة إلى التعاون الفعّال مع الجمعيات الأهلية الناشطة في هذا المجال.

25- وفي الجزء الرابع والأخير من التقرير، عرضت السيدة الخفاجي التحديات الأربعة الرئيسية التي تعترض البلدان العربية في مجال النهوض بالمرأة مصوّرةً واقع كلّ منها، ومحدّدةً الخطط المتبعة لمواجهتها. فالتحدي الأول يكمن في الموروثات الثقافية السلبية والثغرات التشريعية التي ما زالت تعوق بشكل أساسي مسيرة النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وفي الفجوة القائمة بين التشريع والتطبيق. أما التحدي الثاني فيتمثل في الفقر وتأثيره على المشاركة الاقتصادية للمرأة، لا سيما المرأة الريفيّة، وصعوبة خروجها منه لأسباب عدة مثل انتشار الأمية وتسرّب الفتيات من المدارس وارتفاع البطالة بين النساء. وأما التحدي الثالث فيتعلق في تدني مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار والمجال السياسي في المنطقة العربية. وأما التحدّي الرابع فيتمثّل في ضعف آليات وأدوات الرصد والمتابعة والتنسيق الذي يصعّب رسم سياسات واضحة تهدف إلى سدّ الفجوة بين الجنسين. وأشارت الخبيرة إلى مجموعة من الخطط لمواجهة هذه التحديات ومنها ما يلي: (أ) رفع الوعي بالحقوق القانونية للمرأة؛ (ب) مواجهة جميع أشكال العنف ضدّ المرأة؛ (ج) القضاء على الأمية المنتشرة بين النساء؛ (د) الاهتمام بصحة المرأة؛ (هـ) زيادة نسبة مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة؛ (و) فتح باب الوظائف التي كانت مغلقة أمام النساء.

26- وتلا العرض نقاش ثمّن فيه الحاضرون جهود السيدة الخفاجي في إعداد هذا التقرير، وفي إدخال التعديلات المرجوة والمقترحة خلال اجتماع الخبراء الذي سبق انعقاد هذه الدورة. ولكنهم أبدوا ملاحظات تتعلق بذكر البلدان، وبالنسب الواردة في التقرير. فاتفق الحاضرون على اعتماد مبدأ التوازن في ذكر إنجازات البلدان. واعتمد هذا التقرير القرار الصادر عنه في اليوم الثالث من اجتماعات الدورة الرابعة للجنة المرأة.

دال- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الثالثة للجنة المرأة: متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثالثة

(البند 6 (أ) من جدول الأعمال)

27- قُدّم عرض مرئي تضمَّن أبرز الأنشطة التي اضطلع بها مركز المرأة في الإسكوا، من دراسات واجتماعات وورش تدريبية، والتي استندت إلى التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثالثة. وتلا العرض نقاش حول كيفية تطوير عمل مركز المرأة شدّد خلاله المشاركون على ما يلي: (أ) ضرورة تجنّب عرض دراسات في اجتماعات لجنة المرأة في المستقبل؛ (ب) توسيع قوائم الخبراء في الإسكوا لتشمل الخبراء الخليجيين؛ (ج) زيادة عدد الأعضاء العاملين في مركز المرأة في الإسكوا. كذلك تطرّق المجتمعون إلى المواضيع التالية: (أ) إمكانية تخصيص بلدان الخليج ببرنامج خاص ضمن لجنة المرأة؛ (ب) رصد احتياجات البلدان الأعضاء، ووضع البرامج بحسب هذه الاحتياجات، نظراً إلى اختلافها من بلد إلى آخر، وتحديد جدول زمني لتنفيذها. وطالب المشاركون بتعزيز التنسيق بين رئاسة لجنة وضع المرأة ومركز المرأة في الإسكوا، وبين هذا المركز ومنظمة المرأة العربية.

28- وأكد المشاركون على ضرورة تضمين برنامج عمل مركز المرأة مشاريع مستقبلية تشمل مثلاً ما يلي: (أ) وضع إستراتيجية إقليمية تهدف إلى الارتقاء بالمرأة العربية؛ (ب) إنشاء مرصد عربي إقليمي يهتم برصد جميع مؤشرات الإنجاز من أجل إعداد مؤشرات عربية شاملة لجميع المجالات، والتوافق عليها وتوزيعها سنوياً على البلدان المعنية لملء بياناتها وإعادتها إلى المرصد. والهدف من ذلك هو التمكن من وضع تقرير عربي يتميّز كماً ونوعاً بمؤشرات عربية متطابقة مع المؤشرات الدولية.

هاء- متابعة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا
(البند 6 (ب) من جدول الأعمال)

29- عُرضت الوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/5 التي تناولت متابعة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا، والتي نفذها مركز المرأة في الإسكوا منذ انعقاد الدورة الثالثة في أبو ظبي في آذار/مارس 2007.

30- وتوقف العرض عند الدراسات التي أعدّها مركز المرأة، والاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمّها للبلدان الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وتناول العرض كذلك الكتيبات والصحف والمواد الإعلامية التي أصدرها المركز لتعزيز التواصل مع جميع الهيئات المعنية.

31- ثم استُعرضت الاستشارات الفنية والتدريبية التي قدّمها مركز المرأة إلى البلدان الأعضاء بشأن التخطيط الاستراتيجي ودمج النوع الاجتماعي في البرامج، وإعداد التقارير الوطنية المتعلّقة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

32- ثمّ جرى تعداد الإنجازات الرئيسية التي تحققت بفضل المساعدة التي قدمتها الإسكوا إلى البلدان الأعضاء في مجال النهوض بالمرأة، والتي تجلّت في تزايد الطلب على المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية وبناء القدرات. واختتم العرض بإشارة إلى العقبات الرئيسية التي تعترض التقدّم في مجال النهوض بالمرأة على صعيد الموارد المالية والبشرية التي تتطلّب دعم البلدان الأعضاء لمواجهة هذه العوائق.

واو- مشروع برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2010-2011 في مجال النهوض بالمرأة
(البند 7 من جدول الأعمال)

33- قدمت الأمانة التنفيذية هذا البند استنادا إلى الوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/6 التي تضمنت برنامج العمل المقترح لفترة السنتين2010-2011 في مجال النهوض بالمرأة، وذلك في إطار البرنامج الفرعي 6 المعني بالنهوض بالمرأة من مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2010-2011 الذي يتولى تنفيذه مركز المرأة في الإسكوا، وذلك لتنظر فيه البلدان الأعضاء وتبدي ملاحظاتها بشأنه.

34- وأشار البرنامج إلى أن البلدان الأعضاء في الإسكوا أحرزت تقدماً في مجال النهوض بالمرأة، إلاّ أنها لا تزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق المشاركة الاقتصادية والسياسية الكاملة للمرأة. وركز البرنامج الفرعي على مجالين أساسيين لتحقيق تلك المشاركة وهما تعزيز قدرة الآليات الوطنية من أجل دمج شؤون المرأة في السياسات والخطط والبرامج الوطنية، وتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ ومتابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووردت في البرنامج مجموعة النواتج المتوقع تحقيقها في فترة السنتين 2010–2011.

35- وطُلب من المشاركين مناقشة مكونات برنامج العمل المقترح وإبداء ملاحظاتهم بشأن الأنشطة المقترحة، فشددوا على ما يلي: (أ) ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم والمساندة للآليات الوطنية (لا سيما المساعدات الفنية والورشات التدريبية) وذلك عبر التدقيق والتخطيط والمتابعة انطلاقاً من منظور النوع الاجتماعي؛ (ب) ضرورة اشتراك الرجال في كافة الاجتماعات والورشات والدورات وذلك بهدف استقطاب الرجال لقضايا المرأة باعتبارها قضايا مجتمعية عامة؛ (ج) أهمية التركيز على الأموال خارج الميزانية لتنفيذ المزيد من المشاريع لا سيما في المناطق الريفية.

36- كما دعا المشاركون الإسكوا إلى تعزيز الميزانية عبر توطيد الشراكات مع المنظمات والمسؤولين في المجتمع المدني لتنسيق المشاريع مع الجهات المانحة من أجل النهوض بالمرأة. وطالبوا الإسكوا بعقد اجتماع عربي موحد يشمل ممثلين من الوزارات المعنية بالشؤون الدينية لكي لا تعترض هذه الوزارات لاحقاً على تنفيذ بعض بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى قضايا أخرى متعلقة بحقوق المرأة مثل السكن والجنسية والتملك.

37- وطلب المشاركون من الإسكوا إعداد استمارة تُوزّع على الآليات الوطنية لرصد احتياجاتهم بهدف تفادي هدر الموارد، وتعزيز التواصل والتفاعل بين الإدارة المركزية والبلدان الأعضاء بهدف إطلاعها على المعلومات اللازمة بشأن الاجتماعات لكي تكون تلك البلدان على علم بما سيدور خلالها.

زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة للجنة المرأة
(البند 8 من جدول الأعمال)

38- اتفق المجتمعون على عقد الدورة الخامسة للجنة المرأة في مقر الإسكوا في بيروت، في تشرين الأول/أكتوبر 2011.

حاء- ما يستجد من أعمال
(البند 9 من جدول الأعمال)

39- لم تناقش اللجنة أي موضوع في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد تقرير لجنة المرأة عن دورتها الرابعة
(البند 10 من جدول الأعمال)

40- اعتمدت لجنة المرأة التقرير المقدم إليها عن دورتها الرابعة في الوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/7.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

41- عقدت لجنة المرأة دورتها الرابعة في فندق البريستول في بيروت، في الفترة من 21 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009. وقد توزّعت أعمال الدورة على ست جلسات.

باء- الافتتاح

42- في الجلسة الافتتاحية، ألقت السيدة لولوة العوضي، الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين ورئيسة الدورة الثالثة للجنة المرأة، كلمة رحّبت فيها بالحضور وتمنّت التوفيق والنجاح لأعمال هذه الدورة. وأثنت على اختيار اللجنة لبنود جدول الأعمال لا سيما البند المرتبط بتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية. وشدّدت على ضرورة إشراك منظمة المرأة العربية في مشاريع موحدة تتعلق بوضع المرأة العربية نظراً إلى دورها الفعّال في مجال تعزيز دور المرأة في المجتمع، وتنسيق المواقف العربية لدى تناول قضايا المرأة في المحافل الإقليمية والدولية، ودعم التعاون العربي المشترك في هذا المجال.

43- ثم ألقت السيدة سيما بحوث، الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، كلمة استهلتها بتهنئة الإسكوا على مرور 35 عاماً على تأسيسها، وثمّنت جهودها في مجال تقديم المعونة الفنية لمختلف البرامج التنموية في المنطقة. وتوقفت عند علاقات التعاون والتنسيق القائمة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، وأشادت بجهود الجامعة وبالبرامج والأنشطة التي أُنجزت على المستويين المحلي والإقليمي في مجال تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى المزيد من العمل الجريء والملتزم في سبيل إبقاء قضايا المرأة على رأس أولويات التنمية.

44- وألقت السيدة راشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام للشؤون الجنسانية ونهضة المرأة، كلمة ركزت فيها على أهمية عام 2010 بالنسبة إلى قضايا المرأة حيث يتزامن انعقاد لجنة وضع المرأة في نيويورك في الفترة من 1 إلى 12 آذار/مارس 2010 مع اجتماع الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لاعتماد إعلان بيجين. وسلّطت السيدة ماينجا الضوء على الإنجازات التي تحققت منذ تقييم عام 2005، لكنّها لفتت إلى أن التحديات لا تزال قائمة لا سيما على مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة. واختتمت كلمتها بالتأكيد على دعم الأمم المتحدة الكامل لجهود الحكومات والمنظمات الأهلية في المنطقة العربية من أجل ضمان التطبيق الكامل لإعلان بيجين + 15.

45- وألقى السيد بدر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة شكر فيها السيدة اللبنانية الأولى على رعايتها هذه الدورة. وحيّا الخطوات الواسعة التي قامت بها المجتمعات العربية لتعزيز دور المرأة على المستويات الصحية والتربوية والاجتماعية، وأشار إلى ضرورة توفّر ثلاثة عناصر لمواكبة التوجّه الدولي لتمكين المرأة وهي: التشريع، وتوفير الدعم المالي لضمان استمرارية السياسات والبرامج المتعلقة بالمرأة، والعمل على تطبيق المواثيق الدولية، والتعاون بين القطاعين العام والخاص والجهات الدولية والمحلية من أجل النهوض بالمرأة.

46- وألقت السيدة نجوى نصر، ممثلة السيدة اللبنانية الأولى وفاء ميشال سليمان راعية هذه الدورة، كلمة عدّدت فيها الإنجازات التي تحققت في مجال تمكين المرأة في لبنان بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي ترأسها السيدة الأولى. وشملت هذه الإنجازات مجالات التعليم، والتشريع، والسياسة، والمجتمع والتشبيك. وختمت السيدة نصر كلمتها بالتشديد على وجوب عرض قضايا المرأة على النساء والرجال على حدّ سواء، وضرورة الحصول على تأييد الرجل الفعلي وليس فقط النظري لمطالبها.

47- وكانت الجلسة الافتتاحية قد استهلت بعرض فيلم وثائقي تناول إنجازات المرأة العربية والتحديات التي تواجهها، واستعرض عينة من أربع نساء ناجحات تبوّأن مراكز ريادية في المجالات المهنية، والخدماتية، والزراعية والقضائية. وهدف الفيلم إلى إبراز قدرة المرأة على إثبات نفسها في مجالات لطالما كان العمل فيها حكراً على الرجال، وعلى أداء دور فعّال في تعزيز اقتصاد وطنها.

جيم- الحضور

48- حضر الدورة ممثلون عن الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن. كذلك حضر بصفة مراقب ممثل عن كل من تونس وجيبوتي، وممثلون عن مجالس وهيئات ولجان وطنية وإدارات رسمية متخصصة في شؤون المرأة في المنطقة العربية.

49- وحضر الدورة كذلك ممثلون عن المكتب الإقليمي للدول العربية الخاص بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وممثلون عن منظمات حكومية وغير حكومية وطنية وإقليمية، ومراكز للأبحاث ومعاهد. وحضرها كذلك بصفة مراقب خبراء معنيون بقضايا المرأة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

50- عملاً بالمادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا التي تنص على أن تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، تولت السيدة نجوى قصاب حسن، رئيسة وفد الجمهورية العربية السورية، رئاسة الدورة الرابعة للجنة المرأة.

51- وانتخبت اللجنة بالإجماع كلاً من السيدة لولوة العوضي، الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين ورئيسة الدورة الثالثة، والسيدة خديجة أبو القاسم حاج حمد، مدير عام الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة في وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في السودان، نائبتين للرئيس. كما انتخبت السيد يحيي بن محمد بن زاهر الهنائي، مدير عام التنمية الأسرية في وزارة التنمية الاجتماعية في عمان، مقرراً للدورة.

هاء- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم الأعمال المقترح

52- اعتمدت لجنة المرأة في الجلسة الثانية من دورتها الرابعة جدول الأعمال المقترح بعد تعديل ما ورد في الوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/L.1، حيث أجّل البحث في البند الرابع الذي تناول التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15 إلى الجلسة الخامسة المعقودة يوم الجمعة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009. وفي ما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح أعمال الدورة.
2- انتخاب أعضاء المكتب.
3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
4- تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية:

(أ) سلسلة المرأة والتنمية: تحكّم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية؛
(ب) انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية.

5- التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15؛
6- التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الثالثة للجنة المرأة:

(أ) متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثالثة؛
(ب) متابعة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا.

7- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2010-2011 في مجال النهوض بالمرأة.
8- موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة للجنة المرأة.
9- ما يستجد من أعمال.
10 اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة.

53- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/L.2.

واو- الوثائق

54- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها لجنة المرأة في دورتها الرابعة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف– البلدان العربية الأعضاء في الإسكوا

الأردن

السيدة أسمى خضر
الأمينة العامة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

السيدة منى مؤتمن خليل حؤبشة
الأمينة العامة المساعدة ومستشارة
التخطيط الإستراتيجي
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد ابراهيم منصور
مستشار
الإتحاد النسائي العام

البحرين

السيدة لولوة صالح العوضي
الأمين العام
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة عزة بنت عبد الرحمن آل خليفة
مدير إدارة التعاون الدولي
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة أمل عبد الرسول علي محمد
القائم بأعمال - أخصائي أول دراسات وبحوث
إدارة الدراسات والبحوث

الجمهورية العربية السورية

السيدة نجوى قصاب حسن
أستاذة جامعية وخبيرة في قضايا المرأة

السيدة هاديا قاوقجي
خبيرة في مجال المرأة
الهيئة السورية لشؤون الأسرة

السودان

السيدة خديجة أبو القاسم حاج حمد
مدير عام الإدارة العامة للمرأة والأسرة
وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

السيدة محاسن عبد الرحيم صالح
نائب المدير العام
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

السيد الهادي صديق على نميري
نائب رئيس البعثة ومستشار
سفارة جمهورية السودان في لبنان

عُمان

السيدة شريفة بنت خلفان بن ناصر اليحيائية
وزيرة التنمية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد يحيى بن محمد الهنائي
مدير عام التنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد مبارك بن على الرحبي
رئيس مكتب الوزير
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة جميلة بنت سالم جداد
نائب مدير دائرة التنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد المعتصم بن هلال بن سلطان الحوسني
المكلف بتسيير أعمال دائرة العلاقات الدولية
وزارة التنمية الاجتماعية

فلسطين

السيدة ربيحة ذياب
وزير شؤون المرأة
وزارة شؤون المرأة
فلسطين (تابع)

السيدة مارلين بشارة نزال الربضي
مدير عام الإدارة العامة للتأثير والاتصال والإعلام
وزارة شؤون المرأة

قطر

السيدة نور عبد الله المالكي
أمين عام
المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

السيدة رسمية الجمالي
أخصائية علاقات دولية
المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

السيدة حياة حمد المناعي
نائب مدير ومسؤول فريق
إدارة التنمية الأسرية

السيدة مريم المهندي
حرم سفير دولة قطر

الكويت

السيدة حصة ماجد الشاهين
مستشار رئيس لجنة شؤون المرأة
لجنة شؤون المرأة

السيدة بدرية نوار جابر
منسق وزارة التربية
لجنة شؤون المرأة

لبنان

السيدة نجوى نصر
ممثلة السيدة اللبنانية الأولى
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة عفيفة السيد
عضو المكتب التنفيذي
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة غادة حمدان حديب
عضو مكتب تنفيذي
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة هند عطوي
محررة أخبار
وزارة الإعلام

مصر

السيدة فرخندة حسن
أمين عام
المجلس القومي للمرأة

السيدة صفاء عبد المنعم حبيب
قسم السكرتارية الفنية
المجلس القومي للمرأة

السيد محمد زكريا الجندي
قسم السكرتارية الفنية
المجلس القومي للمرأة

اليمن

السيدة نورية عبد القادر علي أحمد شجاع الدين
مدير عام الإدارة العامة للشركاء
اللجنة الوطنية للمرأة

السيدة إيمان عبدالله علي الحمامي
مدير عام شؤون المرأة والنوع الاجتماعي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة هناء عبد الرحمن هويدي
مدير عام التنمية
اللجنة الوطنية للمرأة

باء- البلدان العربية غير الأعضاء في الإسكوا

تونس

السيدة سلوى درغوث
المديرة العامة لشؤون المرأة والأسرة
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

جيبوتي

السيد عمر أحمد أره
مستشار
وزارة ترقية المرأة ورفاهية الأسرة والشؤون الإجتماعية

جيم- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة

مكتب المستشارة الخاصة للشؤون الجنسانية

ونهضة المرأة

السيدة راشل مايانجا
مساعدة الأمين العام
المستشار الخاص لقضايا المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة دينا عساف
المدير الإقليمي

السيدة شيرين شكري
مديرة برنامج

السيدة عنود المجالي
مساعدة مدير برنامج

دال- منظمات حكومية

جامعة الدول العربية

السيدة سيما بحوس
الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاجتماعية

السيدة هناء سرور
مديرة إدارة المرأة

السيدة أمنية حلمي
خبيرة في إدارة شؤون المرأة

السيدة مي عبد العزيز
مساعدة برامج إدارة المرأة

منظمة العمل العربية

السيدة إيمان عبد المقصود
مستشارة

منظمة المرأة العربية

السيدة ودودة بدران
المديرة العامة

السيدة علا عبد العزيز أبو زيد
مديرة التخطيط والبرامج

الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي

السيدة يجورغ سكوتنس
نائب المدير العام

معهد المعلوماتية والعلوم الإنسانية

السيدة سيسيليا بارسبرغ
أستاذة ضيفة
معهد المعلوماتية والعلوم الإنسانية

المجلس الأعلى للمرأة

السيدة سيما غلوم عبد الرضا نوروز
سكرتيرة
المجلس الأعلى للمرأة

هاء- الخبراء

مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
لبنان

السيدة منى مراد قمر
نائبة رئيس المجلس النسائي اللبناني
لبنان

السيدة إلهام كلاب البساط
رئيسة لجنة الشباب
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
لبنان

السيدة لينا أبو حبيب
مديرة تنفيذية

السيدة فاديا كيوان

مديرة معهد العلوم السياسية
جامعة القديس يوسف
لبنان

السيدة أمان كبارة شعراني
رئيسة المجلس النسائي اللبناني
لبنان

السيدة فاطمة عبد المحمود
مدير كرسي اليونيسكو للمرأة
في العلوم والتكنولوجيا
السودان

السيدة فاطمة محمد المانع
باحثة مستقلة
المملكة العربية السعودية

السيدة آمنة الصادق بدري
نائب رئيس الجامعة للشؤون العلمية
جامعة الأحفاد للبنات
السودان

السيدة صونيا ابراهيم عطية
محام في الإستئناف
لبنان

السيدة ماري روز زلزل
محامية
لبنان

واو- الخبيرات اللواتي أعددن ورقات ووثائق الاجتماع

السيدة فاطمة خفاجي
عضو مجلس إدارة رابطة المرأة العربية

السيدة منى شمالي خلف
خبيرة

السيدة يمن الحماقي
أستاذة ورئيسة قسم الاقتصاد في كلية التجارة بجامعة عين شمس، وعضو مجلس الشورى المصري

حاء- المنظمون

مساعدة إدارية
لبنان

<u>اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا</u>

السيدة عفاف عمر
رئيسة مركز المرأة
لبنان

السيدة رانيا الجزائري
مسؤولة شؤون اجتماعية
لبنان

السيدة كارلا موسى

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/L.2
التقرير العربي الموحّد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين: + 15	4	E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/3
تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية	5	
سلسلة المرأة والتنمية: تحكّم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية (بالإنكليزية)	5 (أ)	E/ESCWA/ECW/2009/2
انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية	5 (ب)	E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/4
التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة منذ الدورة الثالثة للجنة المرأة	6	
متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثالثة	6 (أ)	عرض مرئي (PowerPoint)
متابعة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمرأة في إطار برنامج عمل الإسكوا	6 (ب)	E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/5
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2010-2011 في مجال النهوض بالمرأة	7	E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/6